فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب
الإدارة
2019 مارس 14
ورد بالإدارة تحت عدد 1103

باردو في 12 مارس 2019

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير املاك الدولية والشؤون العقارية على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص استغلال الموظفين العموميين لمقاسم فلاحية دون التفرغ لذلك

سيدي،
في اطار ممارسة مهامي الرقابية، ارجو منكم مدي بقائمة في الموظفين العموميين المباشرين الذين تحصلوا على مقاسم فلاحية دون ان يحترموا شرط التفرغ والمصالح الادارية التابعين لها وكذلك بالاجراءات التي تم اتخاذها ضد هؤلاء وهل قمتم باعلام رئاسة الحكومة ومختلف الوزارات المعنية بهذا التجاوز.

تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير.

فيصل التبيني
نائب عن حزب صوت الفلاحين

الجمهورية التونسية
****
وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية
****
الديـــوان

رئاسة الإدارة

2019 ماي 6

10/193

من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : الإفادة على سؤالين كتابيين للنائبين السيدين ياسين العياري وفيصل التبيني .
المرجـــع : مكتوبكم عدد 875 المضمن لدينا تحت عدد 35302 بتاريخ 2019/04/03 .

2) عن سؤال النائب المحترم السيد فيصل التبيني بخصوص استغلال الموظفين العمومية لمقاسم دولية فلاحية دون التفرغ لذلك وهو يرغب في مده بقائمة في الموظفين العموميين المباشرين الذين تحصلوا على مقاسم دولية فلاحية دون أن يحترموا شرط التفرغ والمصالح الإدارية التابعين لها وكذلك بالإجراءات التي تم إتخاذها ضد هؤلاء وهل قامت الادارة بإعلام رئاسة الحكومة ومختلف الوزارات المعنية بهذا التجاوز.

وجوابا نحيطكم علما أن النصوص المتعلقة بإجراءات توظيف المقاسم الدّولية الفلاحية لفائدة الفنيين الفلاحيين والفلاحين الشبان والعملة والمتعاضدين القدامى تقضي بضرورة تفرغ المنتفعين بالكراء وبالتالي فإنه لا يمكن كراء مقسم دولي فلاحي لفائدة أي موظف عمومي وذلك تبعا لمقتضيات كراس شروط الخاص بكراء مقاسم الدولية الفلاحية لفائدة الفنيين الفلاحيين أو المنشور عـ40ـدد المؤرخ في 09 فيفري 2017 المتعلق بإجراءات كراء المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة الفلاحين الشبان والمتمم للمنشور عـ434ـدد المؤرخ في 01 أكتوبر 1998 الموجه من وزراء الدّاخلية والفلاحة وأملاك الدولة والشؤون العقارية إلى السادة الولاة، وبالتالي لا يمكن ضبط قائمة في الموظفين العموميين المباشرين الذين تحصلوا على مقاسم دولية فلاحية دون أن يحترموا شرط التفرغ نظرا لكون المخالفة هي لاحقة لعملية الإنتفاع بالمقسم.

هذا، ويعمد بعض المتسوغين إلى عدم إحترام شرط التفرغ (العمل بالقطاع الخاص أو العام دون إعلام مصالح الوزارة) ويتسنى للإدارة من خلال عملية متابعة الأراضي الدولية الفلاحية المسوغة في إطار برنامج إعادة الهيكلة للأصناف المذكورة سلفا رصد هذه المخالفات عن طريق المعاينات الميدانية والتنسيق مع الصناديق الإجتماعية، وفي صورة تبين مخالفة هذا الشرط تتولى الإدارة إتخاذ الإجراءات اللازمة لإسقاط حق المتسوغ طبقا للتشريع الجاري به العمل (الفصل 15 جديد من القانون عـ21ـدد لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 المنقح والمتمم بالنصوص اللاحقة له والمتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية) وذلك بعد إنذار المتسوغ برسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ.

والسلام

وزير أملاك الدولة
والشؤون العقارية